

تقرير عن:

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: ريو + ٢٠

ريو دي جانيرو - البرازيل، ٢٠ - ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢

شكراني الحسين(*)

باحث في العلاقات الدولية، ومهتم بقضايا البيئة - المغرب.

حلمي كمال(**)

طالب باحث في القانون العام - المغرب.

للإنسان حول الطبيعة هو مضمون التنمية المستدامة التي تشكل المحور الرئيسي للمجتمع الدولي منذ مؤتمر ريو الأول (Rio I) (عام ١٩٩٢) إلى ريو + ٢٠ (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، وهدفها الأساسي هو أئسنة النماء الاقتصادي لأنها تتبنى سلوكيات مسؤولة ومتضامنة بين كل الفاعلين (الدول والشركات المتعددة الجنسيات وهيئات المجتمع المدني ... إلخ)، وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يأتي ريو + ٢٠ والعالم يعيش ظرفية اقتصادية وسياسية عصيبة تتميز، أولاً، باستمرار الأزمة المالية العالمية، ولا سيما في الدول الكبرى؛ وثانياً، بالتداعيات المستدامة للأزمات المالية في منطقة الأورو؛

عبر الإنسان منذ القدم عن جشعه الكبير في الإنتاج المكثف من دون مراعاة الضوابط المجتمعية في حماية البيئة وصيانتها، وبعد مرور قرون أخذ يفكر في توزيع الموارد بإنصاف بين جميع مكونات المجتمع، وظهert بوادر إنقاذ الموارد وصيانتها وحفظها للأجيال الحالية والقادمة في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، ولا سيما مع انعقاد مؤتمر استوكهولم (Stockholm) حول البيئة الإنسانية عام ١٩٧٢.

وقد تبين باللموس أن تحقيق الأمن الإنساني (Human Security) الشامل يتطلب التوفيق بين ثلاثة محددات أساسية هي: النماء الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

إن هذا التطور والتراكم المعرفي

وثيقة القمة، بعد مشاورات ومفاوضات مطوّلة ومكثفة حول كيفية تسريع وتيرة التنمية المستدامة.

أفضى هذا المجهود الدبلوماسي إلى المصادقة على التقرير الختامي (المستقبل الذي نريد)، متبنياً مفهوم «الاقتصاد الأخضر»، كنموذج أقل تدميراً للوكب الذي سيرتفع عدد سكانه من ٧ مليارات نسمة حالياً إلى ٩,٥ مليارات نسمة عام ٢٠٥٠.

وبحسب نصّ بيان التقرير الختامي حدّدت أهداف «محدودة العدد، وموجزة، ركّزت على العمل المادي»، ويمكن تطبيقها في جميع الدول، لأنها تأخذ في الاعتبار «الظروف الوطنية الخاصة». لكن تمويل هذه الأهداف، ومن ثم الانتقال إلى اقتصاد أخضر يبقى معلقاً، تحت تأثير أزمة اقتصادية خانقة استنفدت فيها الميزانيات، ولم تعدّ الدول المتقدمة تملك وسائل تأمين الأموال اللازمة.

ولتجاوز أزمة شحّ الموارد، شجعت قمة ريو + ٢٠ على التوصل إلى موارد تمويل جديدة في شكل مشاريع وشراكات، بالإضافة إلى إيجاد «وسائل تمويل مبتكرة» من دون تقديم تفاصيل في هذا المضمار.

عموماً، رغم المجهود الفكري الذي قام به خبراء الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق يحافظ على الالتزامات الدولية المنبثقة عن قمة الأرض (عام ١٩٩٢)، فإن الإشراف العام لهذه المنظمة الدولية على إجراء وتنفيذ الالتزامات الدولية يبقى دون المستوى، ودورها لا يتجاوز الدعوات الأخلاقية التي تخاطب الضمير الإنساني من دون القدرة على التحرك عملياً.

وبرز ذلك جلياً، من خلال خيبة

وثالثاً، بعدم استقرار الوطن العربي نتيجة ما يعرف بـ «الربيع العربي» (منذ عام ٢٠١١)، فمسار الاحتجاج «يهدد» المنطقة العربية، ويضعف قوتها للتوصل إلى مقاربة عربية متوازنة في مجال المفاوضات البيئية، وتعزيز فرص نجاح الاقتصاد الأخضر.

بناء على هذه المعطيات، ما هو الالتزام السياسي لإنجاح ريو + ٢٠؟ وما هي الإجراءات المتخذة لإنجاح هذا المسار؟ وما هي الشروط والسبل الكفيلة لضمان العدالة ما بين الأجيال؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سيحاول التقرير تحديد مقاربات الأطراف المشاركة، والملامح الأولية لما بعد ريو + ٢٠، وأهم الدروس التي قد تفيد في تجاوز المعضلات البيئية.

تمخّضت عن مؤتمر ريو + ٢٠ مقاربات ومواقف متعددة، لكل منها مفاهيم خاصة، تتواصل أحياناً وتتقاطع أحياناً أخرى لاختلاف المصالح وتناقضها، وتكاد هذه المقاربات لا تتفق على أي شيء. إن هذا التناقض والتنافر بين المقاربات يفرض علينا دراسة خصائص ومحدودية كل منها.

أولاً: الأمم المتحدة، ومخاطبة ضمير الإنسانية

خلال قمة التنمية المستدامة (عام ٢٠١٢)، أدت الأمم المتحدة أدواراً طلائعية إن على صعيد الإعداد العلمي لوثائق القمة عبر خبراءها، حيث إن نتائج المؤتمر تحدّدت من خلال المحادثات بين الخبراء خلال المرحلة التحضيرية، أو على صعيد البعد الدبلوماسي بتقريب وجهات نظر الأطراف الدولية لتجاوز خلافاتها، والعمل على تبني

منهجه في تعزيز الدبلوماسية البيئية، أصدر المكتب الأوروبي للإحصاء (Eurostat) دراسة بعنوان: «صور المستقبل: ٢٠ عاماً من التنمية المستدامة في أوروبا. دليل المواطن»^(٢). تستعرض الدراسة ٧٠ مؤشراً للتنمية المستدامة، وتستعمل هذه المؤشرات لقياس ومتابعة تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي.

وقد عبّر الرئيس الفرنسي «الجديد» فرانسوا هولند (François Hollande)^(٣) عن أسفه، أولاً، لعدم قدرة الدول على الاتفاق على إحداث وكالة عالمية مختصة في المجال البيئي؛ وثانياً، للعجز عن إيجاد التمويلات الابتكارية في مجالي التنمية والبيئة. لكن غياب قادة الأقطاب الاقتصادية الأوروبية الكبرى عن ريو + ٢٠، يبين بوضوح انشغال الأوروبيين بالأزمات المالية الداخلية، وعدم اهتمامهم الكافي بالدبلوماسية البيئية خلال هذه الفترة من تاريخ العلاقات الدولية البيئية.

وللحدّ من انتكاسة الدبلوماسية البيئية، على الاتحاد الأوروبي أن يتجاوز عقدة الريادة الأمريكية، فأوروبا رغم انشغالها بالأزمات المالية عليها أن تولي الاهتمام الكافي للمعضلات البيئية، فهي تملك خبرة واسعة وتراكماً لا بأس به في مجالي الدبلوماسية الخضراء والمفاوضات الكونية.

الأمل^(١) التي انتابت الوفود المشاركة في المؤتمر والنشطاء البيئيين والعلماء الذين كانوا يأملون في أن يحدد المؤتمر مسارات أكثر وضوحاً لمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية في العالم أجمع.

وبقراءة متفحصة لتقرير قمة ريو + ٢٠، نلاحظ غياب إجابات واضحة عن التحديات البيئية التي يعرفها العالم، كتغيّر المناخ مثلاً، فلم يكن مؤتمراً لمناقشة القضايا البيئية، بل مؤتمراً لتقديم الاقتصاد الأخضر كوصفة فعالة لمحاربة الفقر.

ومن المطالب الأساسية في هذا الإطار، حتمية تغيير رؤية الأمم المتحدة للقضايا الاستراتيجية التي تمسّ الإنسانية جمعاء، فاعتبار الأمم المتحدة ضمير الإنسانية هو أساس تحرّكها، لكن ضمانات وحدود صلاحياتها وتدخلاتها هي المحدّات الأساسية لمدى نجاح مهامها. وكضمير للإنسانية، على الأمم المتحدة أن تجيد التفاوض لإيجاد التوازنات المطلوبة في مجال الدبلوماسية الخضراء بعيداً عن توازن القوى والانفراد بصياغة القرارات والوثائق البيئية الجاهزة.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي والانشغال بالأزمات المالية

بانعقاد ريو + ٢٠، وتماشياً مع

< <http://www.rnw.nl/arabic/bulletin> > .

(١)

Eurostat, «Figures for the Futures: 20 Years of Sustainable Development: A Guide for Citizens», (2012), < http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/product_details/publication?p_product_code=KS-32-12-152 > .

Gilles van Kote et Thomas Wieder, «Les Chefs d'Etat actent l'échec du sommet», *Le Monde*, (٣) 22/6/2012, p. 8.

الآنية. وذكرت برغبة الولايات المتحدة في القضاء على الفقر واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع موت الأطفال.

يلاحظ أن مضمون الورقة التي قدمتها كلينتون إلى المؤتمر هو عبارة عن سرد للجهود والتمنيات، فالمجتمع الدولي لا ينتظر التمنيات، بل يرغب في التحرك عملياً لإنقاذ الكون من الدمار والخراب. لذلك حاولت المسؤولية الأمريكية تجاوز نبرتها الموغلة في التفاؤل، وقالت: دعونا نكون صادقين، فإننا ندرك جيداً ما هو الممكن والمتاح، ونعرف جيداً ما الذي نستطيع أن نقوم به، بل ونرى أيضاً أن المستقبل غير مضمون. وقد أثنت في خطابها على «نية بلدها في تحويل أموال المساعدات» إلى أفريقيا، وأهمية ومركزية آليات السوق، والقطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي الخاص.

عملياً، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومعظم الدول الناشئة^(٦) المقترح الذي تقدمت به فرنسا والدول الأفريقية حول إحداث منظمة عالمية للبيئة. ويبدو أن الانشغال بالانتخابات الرئاسية الأمريكية خلال متّ هذا العام يحول دون تقديم مقارنة بيئية متوازنة للولايات المتحدة الأمريكية. والحروب الأمريكية التي تخوضها، مباشرة أو بالوكالة، في مناطق عديدة من العالم (أفغانستان، وباكستان، والعراق، وفلسطين... إلخ) تدل بوضوح على

ولتشخيص أسباب تراجع الاتحاد الأوروبي، نشر إلى مقالة لأمارتيا صن (Amartya Sen)^(٤) يرى فيها أن اتخاذ القرارات من دون إشراك المواطن فيها كمعيار عملي في السياسات المالية الأوروبية هي أساليب غير ديمقراطية وغير مجدية. كما أن المشاكل التي تعانيها أوروبا حالياً، هي نتيجة للأخطاء السياسية: الخطأ في تحديد الأولويات النقدية على الوحدة السياسية؛ والتفكير الاقتصادي الخاطئ، والاستبداد في اتخاذ القرار؛ وخطط المثقفين بين الإصلاح (Reform) والتكشف (Austerity).

إن تقديم «الورقة الأوروبية الموحدة» هو السبيل الوحيد إلى الدفع قدماً بالدبلوماسية الخضراء في التفاوض الكوني. كما أن تجاوز المعوقات الداخلية للاتحاد الأوروبي (التي ذكرها أمارتيا صن) من شأنه أن يعزّز «القدرات التفاوضية الخضراء» لهذا التنظيم الإقليمي.

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية والاستخفاف بالبعد البيئي

غاب الرئيس الأمريكي عن المؤتمر، مما يدلّ على أن الدبلوماسية البيئية لا تشكّل أولوية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد ترأست الوفد الأمريكي هيلاري كلينتون (H. Clinton) التي عبّرت في كلمتها^(٥) عن الوقت العصيب للمجموعة الدولية، وأن هذا الوضع يرتبط بالتخطيط ذي الأمد البعيد والضغط

Amartya Sen, «Austerity is Undermining Europe's Grand Vision,» *Guardian*, 3/7/2012. (٤)

Hillary Clinton, «Remarks at the UN Conference on Sustainable Development Plenary,» (٥)

< <http://www.state.gov/secretary/rm/2012/06/193910.htm> > .

G. V. K., «L'Organisation mondiale de l'environnement attendra,» *Le Monde*, 21/6/2012, p. 8. (٦)

وتشهد القارة الأفريقية، مثلاً، صراعاً مريعاً على الاستثمار النفطي بين الصين من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية^(٩). وانطلاقاً من هذه المعطيات، لا تأبه الصين والولايات المتحدة الأمريكية بحماية البيئة في القارة الأفريقية، بقدر الاهتمام بتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية.

عموماً، يمكن القول إن الصين تجاوزت منطق التحالفات الأيديولوجية والاشتراكية إلى منهج يعتمد على الأداء والنفعية، فالأولوية^(١٠) للتجارة وللإستثمارات. وتهدف الورقة الصينية - أساساً - إلى تحسين صورتها في العلاقات الدولية (حقوق الإنسان والبيئة) والدفاع عن نفسها في مواجهة الاتهامات الموجهة إليها.

إن هذا الوضع المريح للصين في العالم النامي يجب ألا ينسينا النهب المستدام والمقصود للموارد الطبيعية في القارة الأفريقية، وانعكاس ذلك على النظام الإيكولوجي العام، فعلى أفريقيا أن تعدّ العدة للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وإلا افترستها الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الكيان الصهيوني. فهل من

الدمار الممنهج الذي لحق بالإنسان والبيئة على حدّ سواء في تلك المناطق. وفي حالات متعددة، ولا سيما عندما تتعرّض لـ «ضغوط بيئية»، تهدد الولايات المتحدة الأمريكية بالجوء إلى «الاستراتيجية البيئية الدفاعية».

رابعاً: الصين الشعبية والبحث عن المصالح الآنية والذاتية

حضر الوزير الأول الصيني^(٧) ليبين أن الحكومة الصينية مصرة على المضي قدماً في مجال التنمية المستدامة. وسبق للصين أن قدمت مشروعاً يتكوّن من ست نقاط حول «المسؤولية المشتركة لكن المتباينة»^(٨)، مؤكدة فيه على المسؤولية التاريخية للدول الغربية مع «إغفال» أنها المصدر الأول عالمياً لثاني أكسيد الكربون. ولـ «تحقيق» الاقتصاد الأخضر، على الدول الغنية، بحسب بكين، أن تمنح الدول الناشئة المساعدة المالية، وأن تعمل على التخفيف من الديون، وتحويل التكنولوجيا.

ومن أجل ذلك، تعمل الصين على تقديم المساعدات الاقتصادية والسياسية غير المشروطة، أو زيادة الاستثمار الصيني،

Harold Thibaut, «La Chine veut être un interlocuteur incontournable», *Le Monde*, 20/6/2012, (٧) p. 4.

(٨) سبق أن حددنا، في تقارير سابقة، الفرق بين المسؤولية التاريخية (المقاربة الصينية ومعظم الدول النامية) من جهة، والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة (المقاربة الغربية)، من جهة ثانية. والصين ودبلوماسية النمو الاقتصادي أولاً وأخيراً من جهة ثالثة. انظر مثلاً: شكراني الحسين، «تقرير عن: مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ، ديربان، جنوب أفريقيا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١»، *المستقبل العربي*، السنة ٣٤، العدد ٣٨٤ (آذار/مارس ٢٠١٢)، ص ٢٢١ - ٢٢٣.

(٩) منى حسين عبيد، «السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان أنموذجاً»، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد ٢٩ (شتاء ٢٠١١)، ص ٧٣ - ٩٣.

(١٠) لحسن الحسنائي، «التنافس الدولي في أفريقيا الأهداف... والوسائل»، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد ٢٩ (شتاء ٢٠١١)، ص ١١٨.

مختلفة (مثال المغرب وفنزويلا)؛ **وثانياً**، اقتصادات بلدانها غير منسجمة (مثال ذلك أفغانستان وجنوب أفريقيا)؛ **وثالثاً**، تباعدها جغرافياً (مثال زامبيا، والأوروغواي، وسورية)، مما يقلل من فرص التعاون جنوب - جنوب؛ **ورابعاً**، لا توجد أدنى مقوّمات الاندماج في ما بينها (من الذي يجمع مثلاً بين المغرب والنيبال أو بين التشاد وفلسطين؟).

والنتيجة المنطقية للأوراق المقدمة في المؤتمر كانت متباينة، إذ جسّدت التباين في المواقف والأيديولوجيات والتباعد الجغرافي لهذا التكتل، مما أثر سلباً في مكانته وتموقعه دولياً.

سادساً: الدول العربية وحتمية المشاركة الإيجابية في صنع القرار البيئي

أقرز مؤتمر ريو + ٢٠ اختلافاً بين الدول العربية بشأن نظرتها إلى التنمية المستدامة، فالدول التي شهدت الربيع العربي، وعرفت تغييراً كلياً في أنظمتها السياسية (تونس ومصر)، لوحظ تغييراً في رؤيتها للتنمية المستدامة. وهكذا اعتبرت تونس^(١١) أنه منذ اندلاع ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ برزت «محدودية» مقاربة النظام السابق لقضايا التنمية المستدامة، وبيّنت أن التنمية المستدامة يجب أن تركز في الأساس على الخيار الديمقراطي، وتعتمد المقاربات التشاركية، وتقطع قطعاً باتاً مع أساليب الحكم الكليانية.

مواقف موحّدة ومحددة من التحديات البيئية الكبرى؟. إن الساحة الأفريقية تعجّ بلاعبين من الطراز الثقيل. فبعد الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني، ها هي الهند واليابان وغيرهما قادم، والنتيجة: كل لاعب في الملعب الأفريقي يبحث فقط عن الإشباع الاقتصادي والتجاري من دون الاكتراث بالمطلوبات المجتمعية والبيئية، والتنمية المستدامة للقارة السمراء.

خامساً: مجموعة الـ ٧٧، والبحث المستمر عن التموقع دولياً

تطالب مجموعة الـ ٧٧ بإعادة النظر في الأنماط الاقتصادية، وعلاقة الشمال بالجنوب، على كافة المستويات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وأن تأخذ الدول الغنية مطالبها بجديّة، ومن حقها أن تطالب بتحويل التكنولوجيا النظيفة، وحذف الديون أو على الأقل بجزء منها. وتطالب، أيضاً، بأن تتحمّل الدول الصناعية مسؤولياتها التاريخية في مجال التغيّرات المناخية منذ الثورة الصناعية.

ورغم تزايد عدد الدول التي تمثل مجموعة الـ ٧٧ إلى أكثر من ١٣٠ دولة، إلا أن وزنها في العلاقات الدولية لا يرقى إلى أعلى مستوى، نتيجة وجود اختلافات جوهرية بين أعضائها، كما أن هذا الكمّ من الدول لا يستطيع أن يحسن من القدرة التفاوضية المشتركة لهذه المجموعة.

إن مجموعة الـ ٧٧، تجمع، أولاً، خليطاً من الدول تنتمي إلى أيديولوجيات

(١١) «تونس في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + ٢٠ بالبرازيل»، الصباح (تونس)، ١/٧/

أما مصر^(١٢)، فرغم إعادة تأكيدها ضرورة تجديد التزامها بالعمل على تطوير المنظومة الوطنية في مجال التنمية المستدامة، عبر تجديد الإرادة السياسية، فقد ركزت على ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص كشريكين في عملية التخطيط واتخاذ القرار والتقييم، نظراً إلى الدور الكبير الذي أدياه في الثورة المصرية، وباعتبارهما أصبحا شريكين أساسيين في الخيارات التنموية في البلاد.

أما دول الخليج، فقد قدمت رؤيتها الخاصة للتنمية المستدامة، وأظهرت أنها أكثر حرصاً على تنفيذ التزاماتها الدولية في التنمية المستدامة، حيث أكدت الإمارات^(١٣) أنها تُعدّ اليوم من ضمن قائمة أفضل الثلاثين دولة، بحسب مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وذلك بفضل التقدم الذي حققته في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والرخاء الاجتماعي.

أما الكويت^(١٤)، فقد التزمت بكل ما صدر عن قمة الأرض (عام ١٩٩٢) من مبادئ وقرارات واتفاقيات. وإن تؤكد أهمية تنفيذ وتحقيق مبادئ وآليات التنمية المستدامة التي أقرت في مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢، والمؤتمرات الدولية اللاحقة، لذلك تدعو إلى أهمية تنفيذ ما جاء فيها كلبنة أساسية في استكمال الخطوات التي نسعى إليها تحقيقاً لهذه التنمية.

وفي ما يخص باقي الدول العربية، خصوصاً تلك التي تواجه مشاكل في طريق تحقيق التنمية المستدامة، فقد بدت وكأنها تشكك في مرتكزات التنمية المستدامة المعلن عنها خلال قمة الأرض، أو تبحث عن مشجب تعلق عليه فشلها. فالعجز العربي لحماية البيئة واضح للعيان، إذ إن الأوراق البحثية المقدمة إلى المؤتمر لا تعكس بالضرورة الإخفاقات البيئية ما دامت الشفافية مغيبة في اتخاذ القرارات، كما أن مساهمات المواطن محدودة لولوج «قاعدة المعلومات البيئية»، ومن ثم ضمان مشاركته في اتخاذ «القرار البيئي».

وقد أكد ممثلو دول المغرب العربي على أنه يجب^(١٥) الاعتراف بحدوث تراجع في مجال إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة منذ قمة ريو عام ١٩٩٢، وما زاد الأمر خطورة هو عواقب الأزمة المالية والاقتصادية والغذائية التي تظل تهدد قدرات كل الدول، وبالأخص

(١٢) «مصر تشارك في اعتماد الإعلان العربي لمؤتمر ريو ٢٠٠٠»، < <http://www.ahram.org.eg/Print.aspx?ID=144401> > .

(١٣) «دولة الإمارات تستعرض رؤيتها وجهودها في التنمية المستدامة عبر جناحها في قمة ريو ٢٠٠٠»، < http://www.uaeriplus20.ae/ar/press/Newsdescription.aspx?News_ID=58&PriMenuID=11&CatID=2&mnu=Cat > .

(١٤) «الشيخة أمثال الأحمد.. الكويت التزمت بكل ما صدر عن قمة الأرض من مبادئ وقرارات واتفاقيات»، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٢/٦/٢٠١٢، < <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2248820&Language=ar> > .

(١٥) تصريح للممثل الجزائري. [ويبدو أن الجزائر بدأت تجني ثمار جهودها البيئية، إذ صنفتها جامعة هارفارد (Harvard) في المرتبة ٤٥ عالمياً في مجالات حماية البيئة، وأساليب معالجة وخفض التلوث]. انظر: Alexis Toulon, «L'Economie verte, moteur d'une nouvelle croissance», *Le Monde* (Supplément Stratégies Internationales), 4/7/2012, p. 6.

النامية منها، على رفع تحديات التنمية المستدامة. ويبدو أن دول المغرب العربي لم تنفلت بعد من عقدتها المتمثلة في العمل الانفرادي بعيداً عن الآخرين، وكأن الحواجز السياسية هي مجال للحفاظ على الوضع الراهن بامتياز، وفي مقابل ذلك يبحث المواطن والمثقف في المغرب العربي عما يجمع هذه المنطقة لتقديم أوراق بحثية مشتركة في مجال التفاوض البيئي.

وتبدو مقاربات الدول العربية للتنمية المستدامة محاطة بكثير من الغموض، إن على مستوى التقييم الموضوعي للإنجازات، أو نظرتها إلى المستقبل، ومسببة بطبيعة أوضاعها السياسية التي تجتازها في ظل الربيع العربي. كما أنها لم تحدّد بدقة الإجراءات والخطوات الملموسة لتحسين مؤشرات التنمية في الوطن العربي.

كما أن نظرة الدول العربية إلى التنمية المستدامة ما زالت قاصرة عن فهم واستيعاب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، مركزة على البعد البيئي، ومتجاهلة البعدين الاقتصادي والاجتماعي. لذا بدت وكأنها محاصرة بمجموعة من التحديات تسعى إلى إيجاد حلول آنية لها في التعاون شمال - جنوب، من دون طرح خيارات الاعتماد على الذات.

إن «كل» الأوراق البحثية العربية المقدمة إلى المؤتمر يطغى عليها طابع التسطّيح والتجزئ في صياغة المقترحات والتحرك عملياً. لذلك، فالمطلوب هو تطوير مضمون الأوراق البحثية لتتضمن الحلول والمقترحات العملية، وليس استعراض «ما تم إنجازه» فقط في مجالات محاربة الفقر والجوع والأمية وتدهور البيئة.

وفي ما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، فرغم حداثة المفهوم، فإنه يحظى باهتمام متزايد في جلّ البلدان العربية، وإن بشكل متفاوت وبمنظور مختلف، ففي دول الخليج، مثلاً، يرتبط الاقتصاد الأخضر، بحسب مقارباتها، بتطوير برامج الطاقة النظيفة والمنخفضة الانبعاثات الكربونية.

ولتوضيح هذه المقاربة، أوضحت الإمارات^(١٦) أنها أول دولة في منطقة الخليج تعتمد معايير الكفاءة في البناء الحديث، وتعتزم افتتاح واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة في العالم، والعمل على تشييد مدينة «مصدر»، وهو أول مشروع حضري منخفض الكربون في العالم، حيث تستمد طاقتها بالكامل من المصادر المتجددة، فضلاً عن أنها ستكون منصة رائدة لاختبار وتطبيق أحدث تقنيات الطاقة النظيفة.

كما أشارت قطر^(١٧) إلى أنها تسعى إلى تطوير اقتصادها لضمان تزويد العالم بطاقة نظيفة تحافظ على البيئة، وهو ما أكدته كل من الكويت والسعودية.

وإن كان هذا المنظور ينسجم مع طبيعة اقتصادات دول الخليج، فإنه يؤكد غياب خيارات اقتصادية بديلة لهذه البلدان تحصّن مستقبلها الذي ينبئ بنضوب مصادر ثروتها. فالأمل

(١٦) «دولة الإمارات تستعرض رؤيتها وجهودها في التنمية المستدامة عبر جناحها في قمة ريو+٢٠».

< <http://www.raya.com/site/topics/article.asp> >

(١٧)

لا يعقد على الخيارات والأنماط التقليدية لتدبير البيئة ورقابتها، إذ إن الأولوية في المنظور القريب هي الاهتمام بتطوير أهداف التنمية المستدامة على غرار أهداف الألفية. والاستثمار في الأمن الإنساني البيئي.

وفي ما يخصّ الدول العربية الأخرى، فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة انعكست على مشاركتها في قمة التنمية المستدامة، وبدت رؤيتها للاقتصاد الأخضر مبنية على مساعدات دول الشمال، حيث دعا رئيس الحكومة المغربية إلى ضرورة التنفيذ الفعلي للالتزامات دول الشمال في مجال المساعدة على التنمية لصالح دول الجنوب عن طريق رصد موارد مالية إضافية، ونقل التكنولوجيا بكلفة مقبولة، وتقوية القدرات في مجال الاقتصاد الأخضر.

وعلى المنوال نفسه، أكدت مصر ضرورة الشراكة لتطوير الاقتصاد الأخضر، والربط بين تغير المناخ والاقتصاد الأخضر، وتوفير المناخ الاقتصادي كدافع مؤثر في التنمية المستدامة.

إن ما يمكن استخلاصه من مختلف مقاربات الدول العربية المقدمة خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، هو أن الدول العربية لم تكن في مستوى الحدث، إذ لم تقدم تقييماً شاملاً عن فترة الـ ٢٠ عاماً الماضية، ولا عن رؤيتها المستقلة للمستقبل. كما أن المقاربات العربية لا تتجاوز حدود النوايا الحسنة، ولا ترقى إلى رفع التحديات التنموية التي تواجهها المنطقة العربية، وبالتالي لا تنسجم مع التغيير الذي طالب به المواطن العربي في ساحات التغيير.

وإذا كانت قمة التنمية المستدامة (عام ٢٠١٢) قد تبنت مفهوم «الاقتصاد الأخضر» بما يحمل من أمل في ربط الاقتصاد بالاستدامة، وتبنته، أيضاً، معظم الدول العربية، فإننا نتمنى ألا تتخذ الدول العربية مطيةً للتملّص من التزاماتها الدولية الناتجة من قمة الأرض (عام ١٩٩٢). فالقضايا البيئية المصرية، كالانحباس الحراري، لا تنتظر حصول المعجزات، بل تحتاج إلى تقييم حقيقي واتخاذ الإجراءات الملموسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

سابعاً: المنظمات غير الحكومية، والبحث عن بدائل لريو + ٢٠

سلّمت وثيقة الخبراء «المستقبل الذي نريده»^(١٨) بدور المجتمع المدني، وأهمية تمكين جميع أعضائه من الالتزام الفعلي بالتنمية المستدامة، واعترفت بأن تحسين مشاركة المجتمع المدني يرتبط بدعم فرص الولوج إلى المعلومات، وبناء كفاءة المجتمع المدني وقدراته، وتهيئة بيئة لتحركه. واعتبر بان كي مون^(١٩) أن الوثيقة النهائية (المستقبل الذي نريده) تمنح أساساً قوياً للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن مسؤوليتنا الآن بناء «المستقبل» على أساس هذه الوثيقة.

< <http://futurewewant.org> > .

(١٨)

Muelenaere Michel, «Rio + 20 se conclut dans le scepticisme», *Le Soir Belge*, 23/6/2012.

(١٩)

وأثناء انعقاد مؤتمر ريو + ٢٠ تجمّعت جماهير تمثل أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية (NGOs)^(٢٠) للبحث عن حلول بديلة لتدهور البيئة العالمية. واهتمّت هذه المنظمات بمحاور منها حرمان الشعوب الأصلية، والأنشطة البيئية، وحقوق الجماعات في الأرض. لكن الأساس في كل التحركات هو الدفاع عن مضمون الاقتصاد الأخضر والعدالة.

وفتحت القمة المضادة^(٢١) أو ما يعرف بقمة الشعوب للعدالة البيئية والاجتماعية، نقاشات تتعلق بمواضيع متعددة، منها العلاقة بين حقوق النساء وسلامة الكون. وتمّت الدعوة^(٢٢) إلى إجراءات جريئة لمواجهة التحديات التي تواجهها البيئة، وحاولت القمة المضادة^(٢٣) تشجيع أفكار بديلة، وإنتاج «خطاب» يتيح الحفاظ على التنوّع البيولوجي، والقضاء على الفقر، والحدّ من الغازات الدفيئة المضرّة بطبقة الأوزون. وتطمح القمة البديلة^(٢٤) إلى تأسيس مرجعية للتفكير والاقتراح لدفع العالم قدماً نحو التحول الطاقوي. وبحسب أزان (Azan) – من منظمة أتك (Attac) – يعيش المؤتمر الرسمي للأمم المتحدة في أزمة، وعلينا أن نكون قادرين على اقتراح البديل.

وبصدد موقفها من الوثيقة النهائية^(٢٥)، أعربت المنظمات غير الحكومية عن أن هذه الوثيقة غامضة وأقل طموحاً، لأنها لا تحدّد مواعيد ولا أهدافاً مرقمة. كما انتقدت المسؤولين السياسيين لعجزهم عن بلورة مقاربة شمولية للقضايا البيئية، حيث ترك الأمر لكل دولة لتشرّع بحسب أهوائها.

خاتمة

انتهى ريو + ٢٠، وحتماً يجب الانتقال إلى ما بعد ريو + ٢٠. إن المرحلة الحاسمة مستقبلاً هي بداية تقييم الفترات السابقة، وما يعني ذلك من نقد الذات وجلدها، للاستعداد للمراحل القادمة.

لقد بدأ تدهور البيئة منذ فترة في مرحلة اللاعودة، فقد قال «العالم البيئي» كلمته، وحذر من لامبالاة الإنسان تجاه الطبيعة، وحذرت المنظمات البيئية غير الحكومية من تداعيات الفشل الذريع للمؤتمرات البيئية، ودعت إلى اتخاذ خطوات ملموسة، وتنبيه «المتقفون الخضر» إلى حتمية إدماج البعد البيئي في السياسات العامة. في مقابل ذلك، قال الدبلوماسيون –

«People's Summit Seeks Alternative Solutions during UN Earth Summit,» *Washington Post*, (٢٠) 21/6/2012.

(٢١) «قمة الأرض تنطلق بربو دي جانيرو،» الجزيرة نت، ٢٠/٦/٢٠١٢.

(٢٢) «انتقادات واسعة لمسودة إعلان ريو + ٢٠،» الجزيرة نت، ٢١/٦/٢٠١٢.

(٢٣) Jonathan Watts, «Rio + 20 People's Summit Gathers Pace,» *Guardian*, 18/6/2012.

(٢٤) N. Bo, «Un sommet des peuples sous pression,» *Le Monde*, 20/6/2012, p. 2.

(٢٥) Nicolas Bourcier et Gilles Van Kote, «La Frustration totale de la société civile au sommet de la terre,» *Le Monde*, 23/6/2012, p. 6.

أصحاب ربطات العنق - إن الأزمات المالية لا تسمح بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ودعت الشركات المتعددة الجنسيات إلى فتح الأسواق، والدخول في آليات السوق، وتقوية القطاع الخاص. إن هذه المفارقات لصيقة بالتفاوض الدولي البيئي، فهل من سبيل إلى اعتماد مقاربة علمية تضع مصالح الإنسانية والأجيال القادمة فوق كل اعتبار؟

في الأخير، نشاطر قول إدوارد باربييه (Edward Barbier)^(٢٦): «إننا نستفيد من الطبيعة لأنها ذات قيمة بالنسبة إلينا، ونفقد الطبيعة لأننا نعتبرها مجانية. بالتأكيد، إن الطبيعة لا تتفاوض مع الإنسان، كما أنها لا تحتاج إلى الإنسان، لكن الإنسان في أمس الحاجة إلى الطبيعة».

فهل سنسمح لأنفسنا، فقط، بتغيير المواقع والوضعيات على سفينة التيتانيك (Titanic)، وهي في حالة غرق مستدام، أم المطلوب هو تغيير «الوعي الجماعي البيئي»؟ من المؤكد أنه لم يتبق الكثير من الوقت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه!!

«أخيراً»، ما هي الدروس والعبر المستفادة من قمة ريو + ٢٠؟

في منظورنا، يمكن الإقرار بالحقائق الموضوعية التالية:

- صعوبة التعويل على الدول الكبرى للتوصل إلى اتفاقيات بيئية شاملة، إذ إن تكوين الأحلاف البيئية المضادة مسألة في غاية الأهمية لتعزيز «التعددية القطبية البيئية».

- حان وقت التحرك العملي (للعالم النامي) بعد الانتهاء من ريو + ٢٠ بغية الدفاع عن مصالحه الحيوية الآنية والمستقبلية، وأصبح التحرك ملحاً لتعزيز التعاون جنوب - جنوب، وتطوير «الشفافية البيئية»، وإشراك المجتمعات الأهلية في صنع القرارات البيئية.

- لا زالت منظمة الأمم المتحدة عاجزة عن فرض التعهدات البيئية الدولية، مما يتطلب إحداث منظمة عالمية للبيئة، في مقابل المنظمة العالمية للتجارة للقيام بهذه المهمة.

- الاستدامة الشاملة تتطلب التوفيق بين الفعالية الاقتصادية (تعزيز النمو الاقتصادي)، وحماية البيئة (دراسة الجدوى البيئية لكل مشروع)، ومراعاة البعد الاجتماعي (الضوابط المجتمعية)؛ وهذه المعادلة هي الرهان الحقيقي لعالم أكثر عدلاً واستدامة □